

20 March 2017  
Arabic  
Original: English

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

## عدم الانتشار النووي

### ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأوروبي

#### مقدمة

- ١ - لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل، بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والركيزة الأساسية في الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصرا هاما في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية المستخدمة في الأغراض السلمية.
- ٢ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، ويدعو الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة بعد إلى الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية والإعلان عن التزامها بعدم الانتشار ونزع السلاح ريثما تنضم إلى المعاهدة.
- ٣ - وفي بداية دورة الاستعراض الجديدة، تتمثل أولويتنا في دعم وصون معاهدة عدم الانتشار باعتبارها أحد أبرز الصكوك المتعددة الأطراف للنهوض بالسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وتحقيق عالمية المعاهدة وتعزيز تنفيذها. وتظل الركائز الثلاث للمعاهدة ذات أهمية متساوية ويعزز كل منها الآخر، بل ومن شأن تلك الركائز أن تسهم في إيجاد عالم أكثر أمنا. ولذا يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأطراف إلى مواصلة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ الرامية إلى تعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة، ويطلب أن يتم التنفيذ دون إبطاء وبطريقة متوازنة. وسيسهم اتخاذ خطوات ملموسة ومتداخلة بشأن نزع السلاح النووي



وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، على النحو الوارد في خطة العمل، في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تواصل الدول الأطراف كافة تنفيذ التزاماتها بموجب الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

٤ - ويمثل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تهديدا متزايدا للسلام والأمن الدوليين. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء الخطر الذي تشكله حيازة دول أو جهات من غير الدول لهذه الأسلحة أو المواد، وهو خطر يتضاعف في ظل التحديات الناشئة من قبيل الهجمات الإلكترونية. ولذا يجب علينا مواصلة إدماج مفهوم عدم الانتشار في سياساتنا وأدواتنا ومواردنا العامة.

٥ - وقد أصبح إطار سياسات الاتحاد الأوروبي لدعم الأمن الداخلي والعالمي مكرسا في عدد من الوثائق الاستراتيجية. ففي عام ٢٠٠٣، أشارت استراتيجية الأمن الأوروبية إلى الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل باعتبارهما من التهديدات الرئيسية، وإلى اقتران الاثنين معا بوصفه أشد الاحتمالات هولا. وفي عام ٢٠٠٣ أيضا، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجيته لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد المجلس الأوروبي مسارات العمل الجديدة للاتحاد الأوروبي في إطار مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، التي يراود بها تعزيز استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتنفيذها. ومن خلال توفير إطار محدد للالتزام الاتحاد الأوروبي الجماعي بمكافحة الانتشار، أتاحت مسارات العمل الجديدة تركيز جهود الدول الأعضاء والمؤسسات الأوروبية تركيزا أفضل.

٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، جرى الإعلان عن استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية<sup>(١)</sup> بشأن السياسة الخارجية والأمنية المعنونة **”رؤية مشتركة وعمل مشترك من أجل أوروبا أقوى“**. وتتناول الاستراتيجية التحديات الماثلة حاليا في مجال الأمن، من قبيل أمن الطاقة وتغير المناخ والإرهاب وما يُعرف بالحرب الهجينة، وهي تحديات تحتاج إلى استجابة تجمع فيما بين جوانب السياسات الداخلية والخارجية. ووضعت الاستراتيجية لمساعدة الاتحاد الأوروبي على التحلي باليقظة والتماسك وتحقيق قدر أكبر من الفعالية والاضطلاع بالمسؤولية في محيطه من أجل تعزيز القدرة على المواجهة ومعالجة النزاعات والأزمات. وفي التعامل مع التحديات العالمية، يدعم الاتحاد الأوروبي نظام تعدد الأطراف الفعال الذي تكون الأمم المتحدة محوره. وتستند الاستراتيجية أيضا إلى فرضية رئيسية تستند إلى مفهوم تعدد الأطراف الفعال باعتباره، في جملة أمور، الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق عالمية المعاهدات والاتفاقات الدولية وتنفيذها تنفيذا فعالا في هذا المجال.

(١) انظر: [http://eeas.europa.eu/archives/docs/top\\_stories/pdf/eugs\\_review\\_web.pdf](http://eeas.europa.eu/archives/docs/top_stories/pdf/eugs_review_web.pdf).

## الضمانات

٧ - يشكل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل عنصرا أساسيا من عناصر نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ويؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. ونود أن نشدد على المسؤولية الرئيسية التي يتحملها مجلس الأمن في معالجة حالات عدم الامتثال. ويقرّ الاتحاد الأوروبي بالتحديات الخطيرة الماثلة في مجال الانتشار باعتبارها لا تزال تمثل تهديدا للأمن الدولي، ويعترف بضرورة إيجاد حلول لها بالوسائل السلمية والدبلوماسية.

٨ - لقد جرى الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وقاد الاتحاد الأوروبي المفاوضات بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث\* وجمهورية إيران الإسلامية التي أدت إلى إبرام اتفاق، وهو لا يزال يضطلع بدور رئيسي في هذا السياق، لا سيما من خلال الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني التي تتولى مهام منسق اللجنة المشتركة المؤلفة من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وجمهورية إيران الإسلامية. وتُعَدُّ خطة العمل الشاملة المشتركة من المساعي المتعددة الأطراف المكثلة بالنجاح التي يؤديها مجلس الأمن. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بخطة العمل، ويرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذها، ويؤكد ضرورة العمل على كفالة تنفيذ مختلف مراحل الاتفاق تنفيذًا تاما وفعالا، وفقا لإجراءات تحقّق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نتطلع إلى قيام جمهورية إيران الإسلامية بالتصديق على البروتوكول الإضافي على وجه السرعة.

٩ - وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات الإضافية معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى تحقيق عالميتها دون تأخير. ومن خلال البروتوكول الإضافي الذي يسهم في تعزيز اتفاقات الضمانات الشاملة، تتوافر أدوات تكميلية هامة للوكالة الدولية كإمكانية الحصول على معلومات على نطاق أوسع، مما يضاعف إلى حد كبير من قدرتها على التحقق من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية، سواء كانت معلنة أو غير معلنة. وفي إطار البروتوكول الإضافي، يمكن للوكالة أيضا حل مسألة أو حالة تضارب ذات صلة بصحة وكمال المعلومات التي تقدمها إليها دولة ما. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول التي لم تبرم بعد بروتوكولا إضافيا إلى القيام بذلك دون إبطاء.

١٠ - أما الغرض من بروتوكول الكميات الصغيرة، فهو تخفيف عبء تنفيذ الضمانات بالنسبة للدول التي ليست لها أنشطة نووية أو التي لها أنشطة نووية قليلة. وفي عام ٢٠٠٥، وافق مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار تدابير تعزيز الضمانات، على صيغة

\* الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

معدّلة للنص المرجعي لبروتوكول الكميات الصغيرة. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول المتبقية التي لم تعدّل بعد تلك البروتوكولات على التعجيل بجهودها المبذولة من أجل الحفاظ على نزاهة نظام الضمانات الشامل.

١١ - ويدعم الاتحاد الأوروبي الجهود المستمرة لتعزيز فعالية ضمانات الوكالة من خلال مواصلة تطوير وتطبيق مفهوم مستوى الدول، وتعزيز قدرات الخدمات التحليلية، وتحليل المعلومات وتكنولوجيا المعلومات. وعلى وجه الخصوص، يعرب الاتحاد الأوروبي عن اقتناعه بأن التطبيق المتسق لمفهوم مستوى الدول على النطاق العالمي سيسهم في مواصلة تعزيز كفاءة وفعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل، وسيسهم من ثم في الجهود العالمية المبذولة في مجال عدم الانتشار.

١٢ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن التعاون الوثيق بين الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية يتيح تنفيذ الضمانات بفعالية وكفاءة. كما أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية للتعاون مع الوكالة الدولية في مجال التكنولوجيات النووية الناشئة التي ستؤثر على تنفيذ الضمانات في المستقبل. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعماً نشطاً إلى نظام ضمانات الوكالة الشامل عن طريق برنامج المفوضية الأوروبية لتطوير ودعم الضمانات النووية، ومن خلال برامج الدعم الخاصة ببعض دوله الأعضاء.

### منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١٣ - يرى الاتحاد الأوروبي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تكتسي أهمية كبرى في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وأن بدء نفاذها وتحقيق عالميتها لا يزالان من الأولويات العليا. وقامت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، البالغ عددها ٢٨ دولة، بالتوقيع والتصديق على تلك المعاهدة. ويواصل الاتحاد الأوروبي بذل كل الجهود الممكنة لتشجيع على البدء بنفاذ المعاهدة، ويبحث على وجه الخصوص جميع الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن المعاهدة تسهم في تحقيق الاستقرار الدولي، وقد أثبتت فعاليتها من خلال أنشطة الرصد الفعلية التي تضطلع بها على الصعيد العالمي باعتبارها نظام تحقق قوي وموثوق. ويجري استكمال الجهود السياسية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بالتزامه المالي بدعم منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية تعزيز قدراتها في مجال التحقق، بحيث يتمكن الأعضاء من ذوي العضوية الكاملة من جني هذه الفوائد، بما في ذلك التطبيقات المدنية والعلمية لبيانات الرصد. وفي هذا الصدد، يُعدُّ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) تطوراً هاماً، وهو أول قرار للمجلس يتناول على وجه التحديد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد مضي ٢٠ عاماً على فتح باب التوقيع عليها.

## التحقق النووي

١٤ - يدين الاتحاد الأوروبي بقوة التجارب النووية وسلسلة عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي نفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ما يشكل انتهاكا واضحا لالتزاماتها الدولية بموجب العديد من قرارات مجلس الأمن. وهذه الأنشطة تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وتقوّض النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. كما أنها تدل على ضرورة تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول مجددا في حوار مُجدد ذي مصداقية مع المجتمع الدولي، ولا سيما في إطار المحادثات السادسة الأطراف، وكذلك على التقيد بجميع التزاماتها الدولية والتخلي عن برامجها النووية وغيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وعلى الكف فورا عن جميع الأنشطة ذات الصلة.

١٥ - وتؤكد أعمال التهديد الاستفزازية التي تنفذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحاجة الماسة إلى مواصلة تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الدولة الوحيدة التي أجرت تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. وتؤدي هذه الأعمال إلى زيادة حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية على حساب جميع الجهات الأخرى. ويعتمد الاتحاد الأوروبي موقفا ثابتا بهذا الخصوص مفاده أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن يكون لها مركز دولة حائزة لأسلحة نووية وفقا لمعاهدة عدم الانتشار. ومن خلال التجارب المتكررة وعمليات إطلاق القذائف التي تُجرىها، تحقق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقدما صوب بلوغ القدرات التنفيذية، وهو ما يؤدي إلى عواقب سلبية على الاستقرار في منطقة آسيا وخارجها. لذا فإن التنفيذ الكامل للجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يُعتبر أمرا جوهريا. وعلاوة على ذلك، يتعين معالجة الثغرات المتبقية في نظام الجزاءات.

١٦ - ويشير الاتحاد الأوروبي أيضا إلى القرار الصادر عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، والذي يتضمن استنتاجا بعدم امتثال الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات، ويحث الحكومة السورية على التعاون بشفافية وعلى وجه السرعة مع الوكالة لحل جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك عن طريق إبرام وتنفيذ بروتوكول إضافي في أقرب وقت ممكن. وعلى وجه الخصوص، فإن محاولات الحكومة السورية الرامية إلى حيازة واستخدام القذائف التسيارية لا تؤدي سوى إلى زيادة حدة معاناة الشعب السوري وتقويض الجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن في المنطقة.

١٧ - وفي هذا الصدد، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية قرارات عدة لمجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى عدم القيام بأي

نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا من هذا القبيل للقذائف التسيارية.

١٨ - وتنفّذ الجزاءات الرامية إلى مكافحة الانتشار التي يفرضها مجلس الأمن تنفيذا كاملا في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عن طريق قوانين الاتحاد الأوروبي التي تكملها تدابير مستقلة إضافية اعتمدها الاتحاد الأوروبي.

١٩ - ويقرّ الاتحاد الأوروبي بأن الضمانات الأمنية السلبية تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ويدعو جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى إعادة التأكيد على الضمانات الأمنية الراهنة على نحو ما يرد في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥).

### نظم مراقبة الصادرات/تدابير بناء الثقة والأمن

٢٠ - يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على نظم مراقبة الصادرات المتعددة الأطراف وآليات بناء الثقة والأمن، من قبيل لجنة زانغر، ومجموعة موردي المواد النووية، وفريق أستراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك التي وضعت مبادئ توجيهية بشأن الصادرات من المواد النووية والكيميائية والبيولوجية والقذائف، مما يساعدنا جميعا في الجهود التي نبذلها من أجل منع الانتشار. ومن المهم أيضا لنظم المراقبة أن تواكب التكنولوجيات الحالية والجديدة والناشئة، من قبيل التصنيع بالإضافة، والبيولوجيا التركيبية، وتحقيق التقارب.

٢١ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الحادية والسبعين، القرار ٣٣/٧١ بشأن مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وهو قرار يؤيده الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول، ولا سيما الدول ذات الأنشطة الهامة في مجال القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية، إلى الانضمام إلى مدونة لاهاي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل من أجل تحقيق عالمية المدونة، وحيثما أمكن وعند الاقتضاء، من أجل توثيق الصلة بين مدونة لاهاي ومنظومة الأمم المتحدة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضاً النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات المتعددة الأطراف لمنع التهديد الذي يشكله انتشار القذائف وتعزيز جهود نزع السلاح في ميدان القذائف.

٢٢ - وتلتزم جميع بلدان الاتحاد الأوروبي بقائمة الاتحاد الأوروبي للمواد الخاضعة للرقابة في إطار تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. ونؤيد بقوة عضوية جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، البالغ عددها ٢٨ دولة، في جميع النظم الدولية لمراقبة الصادرات، بما في ذلك نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وترتيب فاسنار، إذ من شأن ذلك أن يعزز فعالية ضوابط التصدير وأن يساهم في النهوض بالنظم.

٢٣ - وينبغي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ النظر في إمكانية اتخاذ تدابير لكفالة أن الصادرات التي لها صلة بالطاقة النووية لا تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على تطوير أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة أخرى، وكفالة امتثال الصادرات التام لأهداف ومقاصد المعاهدة. ويدعو الاتحاد الأوروبي الدول الأطراف في المعاهدة إلى أن تعلن التزامها بالمبادئ التوجيهية التي جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من جانب أطراف متعددة. وتشكل المبادئ التوجيهية لكل من مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر وقوائم المراقبة أفضل الممارسات في مجال ضوابط التصدير المتصلة بالمواد النووية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي العمل المضطلع به في إطار نظام مجموعة موردي المواد النووية وتعزيز المبادئ التوجيهية للمجموعة وجميع الجهود التي تسهم في تحقيق عالمية تلك المبادئ.

### الإرهاب والأمن النووي

٢٤ - لا بد من الأخذ في الاعتبار، في إطار جهودنا العامة الرامية إلى منع وقوع أعمال إرهابية، الخطر المتمثل في حصول الإرهابيين على المواد النووية أو الإشعاعية واستخدامها، بما في ذلك المصادر المشعة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ويشجع جميع الدول على أن تصبح أطرافاً في هذه الاتفاقية وعلى الامتثال الكامل لأحكامها. ومع التسليم بأن الأمن النووي يظل من مسؤوليات الدول، فإن التعاون الدولي يسهم في تعزيز الأمن النووي. وتلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزاماً تاماً بكفالة أعلى مستوى من الأمن النووي في أوروبا والعالم أجمع.

٢٥ - ويرد التزام الاتحاد الأوروبي بالأمن النووي والتقدم المحرز في هذا المجال في السنوات الأخيرة على نحو تفصيلي في وثيقة عمل مشتركة للموظفين<sup>(٢)</sup> بعنوان **”جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمن النووي“**، صادرة في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦.

٢٦ - وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً مركزياً في تنسيق الجهود العالمية وتعزيز هيكل الأمن النووي على الصعيد الدولي. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بشكل نشط في النهوض بالهيكل في إطار المبادرات الدولية، بما في ذلك المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي. وأدت مؤتمرات القمة الأربعة المعقودة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦ إلى رفع مستوى الأولوية الممنوح للأمن النووي في جدول الأعمال الدولي. والتزمت الدول المشاركة والاتحاد الأوروبي بتنفيذ خطط العمل الخمس المعتمدة في مؤتمر القمة الأخير المعقود في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وكان الاتحاد الأوروبي بين المنظمات الدولية الأربع التي دُعيت إلى حضور مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع،

(٢) انظر: <https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/10102/2016/EN/10102-2016-98-EN-F1-1.PDF>.

إلى جانب الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وهو يشارك في أعمال فريق الاتصال المعني بالأمن النووي المنشأ حديثاً، بالاشتراك مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٢٧ - ويشكل بدء نفاذ التعديل المدخل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، في ٨ أيار/مايو ٢٠١٦، خطوة أساسية لتعزيز الأمن النووي. وهذا يتطلب من الأطراف ليس فقط حماية المواد النووية في مجال النقل الدولي، إنما أيضاً حماية المرافق النووية والمواد النووية المخزنة محلياً أو المستخدمة أو المنقولة، بما في ذلك من خلال فرض تدابير ملزمة قانوناً. وعلاوة على ذلك، سيساعد التعديل المعتمد على زيادة التعاون الدولي في تحديد مكان المواد النووية المسروقة أو المهربة واستردادها، وفي تحسين قدرة كل دولة طرف على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أعمال التخريب، أو التخفيف أو التقليل إلى أدنى حد من آثار الإشعاع النووي الناجمة عن تلك الأعمال. وبعد بدء نفاذ التعديل، ينبغي أن تركز الجهود على التنفيذ الفعال لجميع الأحكام من جانب الدول الأطراف، وعلى تحقيق عالمية الاتفاقية المعدلة.

#### قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

٢٨ - يرى الاتحاد الأوروبي أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لا يزال يشكل جزءاً رئيسياً من الهيكل الدولي لعدم الانتشار. بل وقد ازدادت أهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في السياق الراهن المتسم بتهديدات شديدة ومنتشرة على نطاق واسع، وهو سياق أصبح فيه التمييز بين الأمن الدولي والأمن الداخلي ملتبساً.

٢٩ - ولذا يسرّ الاتحاد الأوروبي أن يرى أن الاستعراض الشامل الذي أجري في عام ٢٠١٦ أعاد التأكيد على الأهمية المركزية لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وسلطته في الهيكل المتعدد الأطراف لعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، البالغ عددها ٢٨ دولة، اشتركت في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦) الذي اتخذته المجلس بالإجماع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣٠ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بأن يركز قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦) من جديد على التنسيق بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. كما يرحب بفكرة تعزيز دور اللجنة في تيسير المساعدة التقنية المقدمة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولا سيما عن طريق المشاركة بنشاط في مطابقة عروض وطلبات المساعدة، بما في ذلك من خلال اتباع نهج إقليمي.

٣١ - ويعمل الاتحاد الأوروبي حالياً على إعداد قرار جديد للمجلس يمتد لفترة ثلاث سنوات، ويهدف إلى المساعدة على تنفيذ نتائج الاستعراض الشامل لقرار مجلس الأمن

١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبناء على التعاون المثمر في الماضي، سيُطلب مرة أخرى إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح أداء دور الشريك المنفذ لهذا المشروع، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن خلال القرار الجديد للمجلس، سيدعم الاتحاد الأوروبي التعاون وبناء القدرات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص لدور القطاع الصناعي ودعم المبادرات ذات الصلة. كما يتوخى القرار الجديد للمجلس توثيق التعاون بين المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبين المشاريع التي تنفذها المفوضية الأوروبية عن طريق مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

٣٢ - علاوة على ذلك، ومع التسليم بضرورة كفالة تنسيق الجهود على الصعيدين الإقليمي والدولي دعماً لتوفير استجابة عالمية، يشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في أنشطة الاتصال بالبلدان الثالثة في مجالي عدم الانتشار ومراقبة الصادرات. وقد وضعت المفوضية الأوروبية برنامجاً مكرساً لمراقبة الصادرات من أجل تعزيز التقارب التنظيمي وتكافؤ الفرص على الصعيد العالمي لمساعدة البلدان الثالثة على إنشاء نظم لمراقبة الصادرات تعمل بشكل جيد، ودعم امتثالها للالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومن أجل تعزيز التعاون، ستواصل المفوضية الأوروبية "برنامج الاتحاد الأوروبي فيما بين الشركاء لمراقبة تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج"، الذي يوفر الأساس لإبقاء البلدان الثالثة على علم بالتطورات فيما يتعلق بتشريعات الاتحاد الأوروبي، وذلك لمساعدتها على إنشاء نظم لمراقبة الصادرات تعمل بشكل جيد.

### منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

٣٣ - يرى الاتحاد الأوروبي أنه في حال أصبحت جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ستعزز تدابير بناء الثقة والأمن إلى حد كبير، مما يمكن أن يشكل خطوة ملموسة باتجاه منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٣٤ - وفي أوائل عام ٢٠١٧، اجتمع المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بشؤون عدم الانتشار ونزع السلاح وسائر الجهات الداعية إلى عقد اجتماع، على حدة، مع ممثلي فريق الحكماء المعني بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار التابع لجامعة الدول العربية من أجل تحديد الالتزام بهذه المسألة الهامة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، ويسلم بوجاهة الأهداف والغايات التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠،

والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الأعمال التحضيرية لمؤتمر البدء بالمفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والجهود التي يبذلها الميسر، سفير فنلندا، ياكو لايفافا. ويدعو الاتحاد الأوروبي بإصرار جميع دول المنطقة إلى التعاون بشكل نشط مع الميسر وسائر الجهات الداعية إلى عقد المؤتمر لإتاحة انعقاده في أقرب فرصة ممكنة على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحريّة. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا عن أسفه لإرجاء موعد عقد المؤتمر.

٣٥ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أن الحوار وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات عقد مؤتمر مجد، تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط على أساس ترتيبات تتوصل إليها تلك الدول بحريّة، على نحو ما تقرّر في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتيسير المناقشات التحضيرية بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم المالي.

### المسائل المتعلقة في مجال نزع السلاح

٣٦ - يرى الاتحاد الأوروبي أن البدء فورا بالمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتعجيل باختتامها، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، لا يزال يشكل أولوية جلية. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل دون إبطاء، وبدء العمل بشأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول الأعمال، بما يتفق مع برنامج العمل المعتمد لمؤتمر نزع السلاح (الوثيقة CD/1864). ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن بعد عن وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، إلى أن تفعل ذلك وأن تلتزم بالوقف الاختياري.

٣٧ - والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم عمل فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، يتم إنشاؤه بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١، وتكمّل عمله اجتماعات تشاورية مفتوحة العضوية لتقريب مؤتمر نزع السلاح من المفاوضات بشأن هذه المسألة الهامة، التي من شأنها أن تعزز بدرجة كبيرة الهيكل الذي يقوم عليه نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

٣٨ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، ويرحب بإنشاء فريق خبراء حكوميين للنظر في دور التحقق في

النهوض بنزع السلاح النووي. وفي حين لا يشكل التحقق هدفا في حد ذاته، فلا بد من المضي قدما في تطوير القدرات المتعددة الأطراف في مجال التحقق من نزع السلاح النووي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

### التزام الاتحاد الأوروبي/الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي

٣٩ - توفر استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية بشأن السياسة الخارجية والأمنية الأسس اللازمة كي يواصل الاتحاد الأوروبي، بل وليضعف جهوده المبذولة في مجال السياسة الخارجية والأمنية في السنوات المقبلة. وتمشيا مع الاستراتيجية العالمية، فإننا نؤيد بقوة المعاهدات والنظم المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ولا سيما تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ويظل أسلوب عملنا الرئيسي التعاون مع الشركاء، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتحاد الأفريقي، فضلا عن القطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

٤٠ - ومن الأمثلة الجيدة على المشاركة الشاملة للاتحاد الأوروبي مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية<sup>(٣)</sup>. والمبادرة كناية عن برنامج لبناء القدرات يضم ٥٦ بلدا شريكا و ٨ مراكز امتياز إقليمية. ويهدف البرنامج إلى التخفيف من المخاطر البيولوجية والإشعاعية والنووية، والنهوض بثقافة الأمن وتعزيز الحكم الرشيد في هذا المجال في آن معا. وتموّل مراكز الامتياز في إطار الأداة المساهمة في الاستقرار والسلام، بميزانية قدرها ٢٥٠ مليون يورو لفترة الأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠.

### خاتمة

٤١ - إن من شأن اتخاذ خطوات ملموسة يعزز كل منها الآخر في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، على النحو الوارد في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، أن يسهم في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٤٢ - ويتفق الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أهمية دعم وتعزيز سلطة وسلامة معاهدة عدم الانتشار، التي تسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي منذ أكثر

(٣) لمزيد من المعلومات بشأن هذه المبادرة، انظر <http://www.cbrn-coe.eu>.

من ٤٠ عاما. ولا تزال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، ملتزمة بتحقيق نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تشدد على ضرورة إحراز تقدم ملموس في هذا المجال، لا سيما من خلال إجراء تخفيض شامل في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية، ومع الأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الخاصة الواقعة على كاهل الدول التي تمتلك أكبر الترسانات. ويدعو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى تنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات المعلنة بموجب المعاهدة أو خلال مؤتمرات الاستعراض السابقة.

٤٣ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي الأهمية القصوى لأن تتكلل نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ بالنجاح، وهو سيقدم دعما كاملا لرئيسي اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من أجل كفالة نجاح دورة الاستعراض.